

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECW/2015/WG.3/Report
13 May 2015
ORIGINAL: ARABIC



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع فريق الخبراء لمراجعة التقرير العربي الموحد حول تنفيذ
منهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً
بيروت، 22-23 تشرين الأول /أكتوبر 2014

ملخص

عقدت شعبة مركز المرأة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وإدارة المرأة والأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية، اجتماع فريق الخبراء لمراجعة التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً، وذلك في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 22 و 23 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

وهدف الاجتماع، الذي ضمّ خبراء إقليميين بالإضافة إلى ممثلين وممثلات عن الإدارات والهيئات الوطنية المعنية بالمرأة في 15 بلداً عربياً مشاركاً في إعداد التقرير، إلى عرض ومناقشة المسودة الأولية للتقرير الموحد، بهدف تعزيز مضمونها ومعالجة أوجه القصور فيها. وتوزع الاجتماع على جلسات عمل ركزت على ما يلي: (1) مراجعة المراحل التي مرت بها عملية تنفيذ مخرجات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في المنطقة العربية، وتقديم لمحة عامة عن المراجعات الدولية السابقة؛ (2) مناقشة أوضاع المرأة في ظلّ التطورات والتحديات التي شهدتها المنطقة العربية ولا تزال؛ وتحليل الأبعاد السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتغيرات السكانيّة المرتبطة بالتهجير والنزوح من جراء انتشار النزاعات وتفشي العنف؛ (3) تسليط الضوء على المسارات الدوليّة ذات الصلة بالمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة من منظور النوع الاجتماعي، مثل الأهداف الإنمائية للألفية؛ وأجندة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وأهداف التنمية المستدامة؛ وريو+20؛ (4) عرض أهداف التقرير العربي الموحد ومنهجية إعداده، ومناقشة مضمونه ونتائج المراجعات الوطنية بالتفصيل؛ (5) الإشارة إلى الدروس المكتسبة من العمل المشترك بين الحكومات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية تنفيذاً للالتزام بإعلان ومنهاج عمل بيجين ومساهمة في تنفيذه بما يكفل مراعاة قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج، والاستفادة من هذه الدروس في وضع خطط العمل المستقبلية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	3-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	5-4 أولاً- الاستنتاجات والتوصيات
5	24-6 ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
		ألف- أوضاع المرأة في المنطقة العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والتحويلات المرتقبة
5	10-6
		باء- بيجين بعد عشرين عاماً والمسارات الدولية ذات الصلة من منظور النوع الاجتماعي 2015
6	18-11
		جيم- عرض ومناقشة التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً
8	24-19
		دال- العمل المشترك لدعم قضايا المرأة في المنطقة العربية والدروس المكتسبة منه - الشراكة بين الحكومات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية
9	30-25
10	31 هاء- الجلسة الختامية
11	38-32 ثالثاً- تنظيم الأعمال
		ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده
11	32
		باء- الافتتاح
11	37-33
		جيم- الحضور
12	38
13	 المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

1- عُقد اجتماع فريق الخبراء لمراجعة التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً في إطار برنامج عمل أعدته شعبة مركز المرأة في الإسكوا، بالشراكة والتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة- المكتب الإقليمي للدول العربية ومع جامعة الدول العربية-إدارة المرأة والأسرة والطفولة. ويتضمن هذا البرنامج مجموعة من الأنشطة التحضيرية لاعتماد هذا التقرير العربي الموحد، المعني بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد اعتماده بعشرين عاماً. كذلك، ينعقد هذا الاجتماع استكمالاً لورشة العمل التي شارك فيها ممثلون وممثلات عن الآليات الوطنية للمرأة في الدول العربية، وعقدت في عمان يومي 27 و28 شباط/فبراير 2014. وقد هدفت ورشة العمل هذه إلى مساعدة الدول العربية في إعداد استعراضات وطنية حول التقدم باتجاه تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً، وذلك من خلال عرض ومناقشة هيكلية التقارير الوطنية ذات الصلة ومضمونها، وفق منهجية ومعايير حدّتها الأمم المتحدة في مذكرة أصدرتها في هذا الشأن، بالإضافة إلى عرض ومناقشة الأبواب المختلفة المقترحة للتقارير، ومضمونها، ومرقاتها.

2- وهدف اجتماع فريق الخبراء أيضاً إلى عرض ومناقشة المسودة الأولية من التقرير الموحد، التي أعدت استناداً إلى المعلومات الواردة في التقارير الوطنية المقدّمة من الدول العربية. وتتضمن هذه المسودة تقييماً للتقدم المحرز في الدول العربية في مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر التي حدّدها إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأقر الاجتماع في ختامه تعديلات على المسودة الأولية للتقرير، بالإضافة إلى المقترحات والتوصيات التي خلصت إليها مناقشات فريق الخبراء. واتفق المشاركون على رفع التقرير، في مسودته المعدلة، إلى المؤتمر العربي الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً، المنعقد في القاهرة يومي 2 و3 شباط/فبراير 2015، بهدف إقراره.

3- ومن أجل مراجعة التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين على نحو يأخذ آخر المستجدات والتطورات في المنطقة العربية في الاعتبار، تناول اجتماع الخبراء واقع المرأة في المنطقة العربية في ظل الظروف الراهنة، وسلط الضوء على التحديات التي تواجهها، محللاً الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة عليها، ومشيراً إلى التغييرات السكانية المرتبطة بموجات التهجير والنزوح القسري جزاء النزاعات والحروب وأعمال العنف غير المسبوقة. ونظراً إلى تزامن هذه المراجعة مع مسارات دولية مختلفة، لا سيما تقييم عملية الأهداف الإنمائية الألفية وإعداد أجندة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام 2015 ومسارات التنمية المستدامة والمؤتمر الدولي للسكان بعد عشرين عاماً، تم تخصيص إحدى جلسات الاجتماع لعرض لتاريخ ومسار المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام 1995. كذلك، تناولت إحدى حلقات الحوار المسارات الدولية المتصلة بالتنمية والسكان والبيئة، وذلك من منظور النوع الاجتماعي وقضايا المرأة. وتخلّلت الاجتماع أيضاً حلقة حوار حول أهمية العمل المشترك بين الحكومات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية.

أولاً- الاستنتاجات والتوصيات

4- شكّل اجتماع فريق الخبراء فرصة لعرض مسودة التقرير الإقليمي ومناقشتها، وللتداول في أوضاع المرأة في ظل الظروف الحرجة وحتى الخطيرة التي تمر بها معظم البلدان العربية. ولم يقدّم المشاركون فيه باستعراض الإنجازات التي حققتها البلدان في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين عاماً فحسب، بل سلطوا الضوء على أهم العقبات والتحديات التي ما زالت دول المنطقة تعاني منها وتسعى إلى التغلب عليها. كما أنهم حدّدوا

الأولويات الناشئة في تلك الدول، ووضعوا توصيات الهدف منها استكمال الجهود المشتركة لدعم قضايا المرأة خلال السنوات الخمس المقبلة، والتعجيل في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بالكامل في المنطقة العربية. وخلصت حلقات الحوار إلى مجموعة من التوصيات، من أهمها:

- (أ) اتخاذ مبادرات إقليمية ودولية لإعداد برامج خاصة بالمرأة والفتاة، وذلك في إطار العمل الإنساني؛
 - (ب) الإسراع في إنشاء مرصد تكشف عن الانتهاكات الجسيمة لنظم حماية المرأة وما يترتب عليها من أضرار جسدية ونفسية واقتصادية واجتماعية عليها، وإعداد تقارير دورية في هذا الشأن ونشرها. ومن شأن هذا الأمر أن يصحح مواطن الخلل في هذه المبادرات وأن يعزز كفاءتها؛
 - (ج) الدعوة إلى إنشاء محكمة دولية خاصة للنظر في جرائم الحرب ضد المرأة وحقوقها؛
 - (د) اعتبار قضايا المرأة، شأنها شأن قضايا الرجل، عابرة للطبقات والقطاعات في إطار منظومة حقوق المواطنة؛
 - (هـ) اعتماد سياسات اقتصادية مالية نقدية داعمة لاقتصاد السوق الاجتماعي، تمكّن من تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وتعزز دور المرأة كشريكة في المجتمع وعنصر فاعل فيه؛
 - (و) تكريس حقوق الإنسان عموماً وحقوق المرأة خصوصاً في الدساتير؛
 - (ز) حماية النساء، لا سيما اللاجئات، في فلسطين والدول العربية الأخرى التي تترشح تحت عبء الاحتلال والنزاع المسلح والحروب الأهلية؛
 - (ح) وضع إجراءات خاصة لحماية النساء والفتيات اللاجئات؛
 - (ط) وضع خطط وسياسات تسهّل وصول النساء إلى سوق العمل؛
 - (ي) إنشاء مرصد اقليمي لرصد تقدم أوضاع المرأة؛
 - (ك) التفريق بين العناصر المكتسبة وتلك الموروثة في الخطاب السائد بشأن البيئة الثقافية؛
 - (ل) تقييم أنشطة الآليات الوطنية بانتظام؛
 - (م) تعزيز رصد أنماط العنف على أساس النوع الاجتماعي، وعدم الاقتصار على معالجة العنف الجسدي، وعدم حصره في مرحلة عمرية معينة؛
 - (ن) التركيز على الأسرة وما تتعرض له نتيجة للنزاعات من جهة، والتطورات التكنولوجية من جهة أخرى؛
 - (ص) تطوير الإحصاءات والبيانات، لا سيما تلك المصنّفة حسب النوع الاجتماعي، وتطوير أدوات القياس.
- 5- وخلصت جلسات مناقشة التقرير الإقليمي في مسودته الأولى إلى توصيات من أهمها:

- (أ) توحيد أدوات القياس المستخدمة في التقرير لتقييم إنجازات الدول، وتوحيد المصطلحات المستخدمة فيه، وإضافة ملاحق إليه، وتضمينه جداول ورسوم بيانية موحدة المعايير؛
- (ب) تضمين التقرير قضايا وتحديات لم تأتِ التقارير الوطنية على ذكرها، منها الحكم الرشيد، وغياب السياسات الكلية في ظل المتغيرات العالمية، وأهمية مشاركة المرأة في صنع القرار؛

(ج) مراجعة مقارنة التمكين الاقتصادي للمرأة، والتأكيد على أهمية قياس المسافة الفاصلة بين التخطيط والتنفيذ؛

(د) اعتماد فلسفة تجاه النظام الصحي تقوم على مقارنة صحة المرأة في مختلف مراحل دورة حياتها؛

(هـ) إدراج قضايا المرأة اللاجئة والمرأة ضحية النزاعات المسلحة وأعمال الإرهاب ضمن الأولويات الناشئة في المنطقة العربية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

الف- أوضاع المرأة في المنطقة العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والتحوّلات المرتقبة

6- حملت حلقة الحوار الأولى عنوان "أوضاع المرأة في المنطقة العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والتحوّلات المستقبلية: الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية والتحوّلات السكانية". وتولّت السيدة وفاء الضيقة حمزة، المستشارة الإقليمية لدى شعبة مركز المرأة في الإسكوا، إدارتها.

7- وتناولت السيدة فاديا كيوان، مديرة معهد العلوم السياسية في جامعة القديس يوسف في لبنان، البعد السياسي لقضايا المرأة. وأشارت إلى أربعة عوامل بنوية على المستوى السياسي في المنطقة العربية تؤثر مباشرة على قضايا المرأة. أولاً، ضعف موقع الدولة وفي بعض الأحيان انهيارها أو تداعي مؤسساتها، مما يؤثر على الأمن وعلى قدرة المؤسسات الحكومية على حماية الفرد من سيادة العنف. ثانياً، تشوّش الحدود بين العديد من الدول العربية، وتفكك المجتمعات، وطغيان أنماط الحكم التقليدية التي سبقت تشكيل الدول الوطنية الحديثة، ومنها العشائرية والمذهبية والطائفية. ثالثاً، تقلص إمكانات الدول وقدرتها على رسم وتنفيذ سياسات اجتماعية منصفة وصديقة للمرأة. رابعاً، عودة أفكار سياسية رجعية وهيمنتها على النقاش العام. وأنهت السيدة كيوان مداخلتها بطرح سؤالين رئيسيين: هل بالإمكان إعادة تشكيل أجندة نسوية؟ وهل بالإمكان خدمة قضايا المرأة في حال انهارت الدول؟

8- وتحدّثت السيدة ماجدة المصري، وزيرة الشؤون الاجتماعية السابقة في فلسطين، عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للنهوض بالمرأة، مشددة على أن تحقيق الأهداف التنموية يتوقّف على سلامة النهج الاقتصادي المعتمد وصلاح الحكم. ومن هنا التحديات الكبرى التي واجهها عدد من الدول العربية، والتي أدت إلى رفع سقف مطالب الثورات المطالبة بالعدالة الاجتماعية بكافة مكوناتها، وذلك كردة فعل على الفساد الاقتصادي والسياسي. وأشارت إلى أنّ عدة عوامل أثرت سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، منها حرمانها من حقوقها وحرّياتها المشروعة، وعدم تمكينها على المستوى المؤسسي، والنقص في المعرفة والموارد البشرية، وضعف الرؤية فيما يتصل بأولويات الإنفاق، وتفشي الحروب والنزاعات.

9- وركّز السيد إبراهيم عوض، مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين في الجامعة الأمريكية في القاهرة، على التحوّلات السكانية وتأثيرها على أوضاع المرأة في المنطقة العربية. وشدّد على ضرورة توحيد التعاريف المتعلقة باللاجئين والنازحين، مشيراً إلى المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، التي تنصّ على أنّ صفة اللاجئ أو اللاجئة تُطلق على أي "شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتاد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل بحماية ذلك البلد أو

العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد". وأكد السيد عوض أن المنطقة العربية تضم أكبر عدد للاجئين والمهاجرين في العالم، وذلك نتيجة لحالات العنف واستهداف الأقليات والاضطرابات التي تزعزعها. وأكد أن المهاجرين واللاجئين، لا سيما النساء والفتيات منهم، دائماً ما يقعن ضحايا للعنف. وغالباً ما يعانين من عنف يكتسب شكل الزواج القسري، والاتجار بالنساء، والعنف المنزلي. وهن يقاسين انتقاصاً لحقوقهن الاجتماعية والاقتصادية، يتمثل في صعوبة وصولهن إلى سوق العمل.

10- وركز المشاركون على التفاوت في أوضاع المرأة وحقوقها بين الدول العربية المختلفة، وعلى أهمية تعزيز مشاركتها الاقتصادية بموازاة تعزيز جودة النظم التعليمية التي تدهورت بفعل الاضطرابات في عدد من الدول العربية. وتساءلوا عن مدى مساهمة القوانين في تحسين وضع المرأة في المنطقة العربية في ظل غياب النصوص التطبيقية، مؤكداً على أهمية الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية قائمة على مقاربة حقوقية للاستجابة للتغيرات، وأهمية الثبات على أسس المساواة وعدم التمييز، ووضع سياسات وموازنات مراعية للنوع الاجتماعي.

باء- بيجين بعد عشرين عاماً والمسارات الدولية ذات الصلة من منظور النوع الاجتماعي

11- حملت جلسة الحوار الثانية عنوان "بيجين بعد عشرين عاماً والمسارات الدولية ذات الصلة من منظور النوع الاجتماعي وقضايا المرأة"، وتولت السيدة سميرة عطالله، مديرة شعبة مركز المرأة في الإسكوا، إدارتها. وأشارت السيدة عطالله إلى أن المسارات الدولية المعنية بالمرأة لا يمكن فصلها عن بيجين+20، وأنه ينبغي بالتالي على جميع الجهات المعنية مناقشة أطر العمل لإعمال حقوق المرأة، وذلك من منطلق المقاربة الشاملة.

12- وتناول السيد فرنسوا فرح، المستشار التنفيذي لدى صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأهداف الإنمائية للألفية وأجندة التنمية لما بعد 2015، مشدداً على أهمية وضع أهداف مشتركة والعمل ضمن أطر متنوعة. وأشار إلى أن إعلان الألفية ركز على المشاركة والمساواة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، لافتاً إلى أن مجموعة مصغرة منبثقة عن فريق الأمم المتحدة للتنمية بدأت العمل على تبسيط توصيات مؤتمر الألفية وتوضيح أهدافه وجعلها قابلة للقياس وأكثر جذباً للحكومات.

13- وأشار أيضاً إلى أنه بالرغم من الالتزام الكبير لمنظمات المجتمع المدني وحضورها الفعال في جميع المؤتمرات ذات الصلة السابقة، وتواجد 11000 ممثل عن المجتمع المدني في المؤتمر العالمي للسكان والتنمية في القاهرة في عام 1994، مقابل 7000 ممثل عن الحكومات، لم يؤخذ بأصوات ممثلي المجتمع المدني لدى صياغة الأهداف الإنمائية للألفية. وركز على ضرورة مراعاة قضايا النوع الاجتماعي في التربية، ومشاركة المرأة في القطاع غير الزراعي وفي الحياة السياسية، وهي قضايا تختلف عن مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر لإعلان ومنهاج عمل بيجين. كذلك، لفت إلى أن أهداف الصحة في إعلان الألفية موزعة على غايات تتصل بوفيات الأطفال، وأخرى بوفيات الأمهات ومرض "الأيدز"، وأن الإعلان ركز أيضاً على خفض الفقر، لكنه تجاهل آليات تعزيز الضمان الاجتماعي، والتوزيع العادل للدخل، وقصور الاستثمار في الخدمات الاجتماعية، والمساواة على أساس النوع الاجتماعي.

14- وأضاف السيد فرح إلى أن السنوات الماضية شهدت فورة في الأنشطة الهادفة إلى وضع أجندة للتنمية لما بعد 2015، وأن الأمم المتحدة أنشأت مجموعة عمل مفتوحة العضوية حول أهداف التنمية المستدامة تضم

30 عضواً من 70 بلداً، تعمل في الوقت الراهن على تحديد 17 هدفاً من أهداف التنمية موزعة على عدد من المحاور، هي المحور الاقتصادي والمحور الاجتماعي ومحور البيئة المستدامة، مع أخذ حقوق الانسان ومكافحة اللامساواة في الاعتبار.

15- وعرضت السيدة رلى مجدلاني، مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة في الإسكوا، أهداف التنمية المستدامة وريو+20، وارتباطها بمنظور النوع الاجتماعي. وأشارت إلى أن قمة الأرض في عام 1992 شكلت معلماً هاماً، إذ رفعت سقف المسؤوليات المترتبة على الحكومات، واعتبرت أنّ مسؤولية كفالة الحقوق البيئية تقع على جميع الجهات المعنية من دون استثناء. وشكّل ريو+20 في عام 2012 منصة لرصد التقدّم؛ وتسليط الضوء على التحديات التي تواجه استدامة البيئة؛ ورسم خارطة طريق للمستقبل بعنوان "المستقبل الذي نريده"؛ وتسليط الضوء على مسارين للتنمية المستدامة: الاقتصاد الأخضر وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة.

16- وعرضت السيدة مجدلاني دور المرأة في مختلف أنحاء العالم في تحقيق تنمية مستدامة ومنصفة، وفي تنفيذ غايات الأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وتطرقت إلى أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وعلاقتها بالمرأة وقضايا النوع الاجتماعي. كذلك، تناولت دور المجموعة الرئيسية المعنية بالمرأة والتنمية المستدامة التي أنشئت في عام 1992 وبات دورها محورياً منذ عام 1996، لا سيما في تقديم التوصيات وتطوير المواقف إزاء خطة التنمية لما بعد 2015 وأهداف التنمية المستدامة، وفي رفع الوعي بشأن المساواة بين الجنسين، واقتراح السياسات المنصفة والمستدامة. ولفتت إلى أن الإسكوا تعمل، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، على إعداد تقرير عربي للتنمية المستدامة، من شأنه أن يساعد على تحديد رؤية المنطقة العربية تجاه التنمية المستدامة في كل أبعادها، بما في ذلك قضايا النوع الاجتماعي.

17- وتناولت السيدة حلا نوفل، الأستاذة في الجامعة اللبنانية والاستشارية في قضايا المرأة والتنمية، المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وبيّنت كيف أحدث هذا المؤتمر تحولاً في النقاش حول السكان والتنمية والصحة. فقد تبنى استراتيجية جديدة تركز على الروابط بين السكان والتنمية، وعلى تمكين النساء وفسح المزيد من الخيارات أمامهن. وسعى المؤتمر أيضاً إلى تمكين النساء، من خلال الدعوة إلى تعزيز إمكانية حصولهن على التعليم، والخدمات الصحية، وتنظيم الأسرة. وركز برنامج عمله على تحسين ظروف السكن للنساء، من خلال التنمية، وإزالة أشكال التمييز الاجتماعية والثقافية والسياسية ضدهن. وتتم كل خمس سنوات مراجعة للتقدم المحرز في هذا المؤتمر، وإنجازاته وإخفاقاته، وسبل تنفيذه، وأهمها التزام الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في تحقيق أهدافه. وتناولت السيدة نوفل أيضاً المعوقات في طريق تقدّم المرأة الناجمة عن المفاهيم الخاطئة والعادات والتقاليد المجحفة.

18- وركز النقاش على النقص في القوانين المعنية بالعنف الأسري في المنطقة، التي ينبغي أن تتناولها النقاشات حول بيجين بعد عشرين عاماً، ومؤتمر السكان والتنمية، وريو+20. كذلك ركز على أثر التنمية الاقتصادية على حقوق المرأة، وعلى أهمية توفير البيئة الداعمة لها، مؤكداً أن تعزيز التزام هيئات المجتمع المدني والنساء بهذه المسارات أمر أساسي. وتطرق النقاش إلى أهمية أن تتولى الإسكوا وغيرها من المنظمات الدولية مسؤولية رصد وقياس التقدم المحرز على هذه الصعد.

جيم- عرض ومناقشة التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً

1- لمحة عامة عن عملية إعداد التقارير الوطنية

19- تولّت السيدة إيناس مكاوي، مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية، إدارة الجلسات التي تمّ خلالها عرض التقرير الإقليمي ومناقشته. ومهدت لهذه الجلسات السيدة منن حطاب، مسؤولة الشؤون الاجتماعية في شعبة مركز المرأة في الإسكوا، بتقديم لمحة عامة عن الأنشطة التي نُفذت تمهيداً لإجراء المراجعة الخاصة ببيجين بعد عشرين عاماً. كما عرضت مسار إعداد التقارير الوطنية، والتحضيرات الإقليمية لإعداد التقرير، وذلك تمهيداً لاعتماده كوثيقة عربية تعكس إنجازات الدول العربية في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وتعيد التأكيد على الالتزام به؛ وتحدد أولويات المرحلة المقبلة.

2- عرض أبواب التقرير الإقليمي

20- تولّت السيدة نهوند القادري عيسى، الأستاذة في الجامعة اللبنانية والخبيرة الاستشارية لدى الإسكوا، عرض أبواب التقرير الإقليمي في مسودته الأولية، والمنهجية المعتمدة لإعداده. وأشارت إلى أنّ هذه المسودة ركزت على الإجراءات التي اتخذتها البلدان العربية للنهوض بأوضاع المرأة بشكل عام، من دون تسمية هذه البلدان أو تحديد تلك التي كانت رائدة في هذا الشأن. وعزت ذلك إلى أنّ تحديد إنجازات كل بلد على حدة سيتم في مرحلة لاحقة، وأنه يهدف إلى تحديد القواسم المشتركة بين تلك البلدان، وإبراز خصوصيات كل منها، وتحديد الأولويات الناشئة في كلّ منها. وأشارت إلى التباين في مقاربات البلدان العربية تجاه قضايا المرأة، وإلى بدء تعديل هذه المقاربات وآليات العمل في مجموعة من البلدان كي تتناسب مع المستجدات والتطورات.

21- ولفتت السيدة عيسى إلى الصعوبات التي واجهتها عملية إعداد التقرير الإقليمي في مسودته الأولى، بالرغم من التزام معدّيه بالهيكلية العامة لإعداد التقارير الوطنية كما اقترحتها المذكرة التوجيهية الصادرة عن الأمم المتحدة. وأحالت هذه الصعوبات إلى التفاوت في مستويات الالتزام بالهيكلية المقترحة بين التقارير الوطنية المختلفة، وبالمهلة المحددة لإنجازها. وأشارت أيضاً إلى التفاوت في مستويات توفر البيانات والإحصاءات، وإلى إن الإحصاءات الواردة في التقارير الوطنية تعود إلى تواريخ مختلفة. كذلك، ليس من السهل ذكر جميع الإنجازات التي حققتها الدول في تقرير موحد يغطي في عدد محدد من الصفحات 21 بلداً. كما أكدت على أهمية تقديم الدول المشاركة لملاحظاتها واقتراحاتها لتعديل المسودة الأولى للتقرير، مشيرة إلى التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة منذ عام 1995 (الباب الأول من التقرير الموحد). وبعد ذلك، تناولت التقدم المحرز في تنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر منذ عام 2009 (الباب الثاني)، وحالة البيانات والإحصاءات ذات الصلة (الباب الثالث)، والأولويات الناشئة (الباب الرابع). وقد فُتح باب النقاش بشأن جميع هذه القضايا بعد عرض كل من أبواب التقرير.

22- تمحورت معظم النقاشات حول المعايير التي اعتمدت لعرض إنجازات الدول في التقرير، وحول التفاوت في الحيز المخصّص للدول المختلفة وإنجازاتها في مسودته الأولى. وأشار مشاركون إلى أنّ معدّي التقرير الموحد حاولوا تحليل الملامح العامة لإنجازات الدول، معتبرين هذا الأمر خروجاً على المذكرة التوجيهية. وأشار آخرون إلى اختلاف الأولويات والإنجازات بين الدول، نتيجة الاختلاف في ظروفها، ومعاناة بعضها دون سواها من النزاعات. ونوّه بعض المشاركين بالجهود المبذولة لإعداد المسودة الأولية للتقرير، مؤيدين تحليل التجارب واستخراج الملامح العامة للدول، نظراً إلى أهمية ذلك في إعداد ملخص توجيهي يستند إليه واضعو السياسات في المستقبل. وتساءل بعض الخبراء المشاركين عن مدى مشاركة

منظمات المجتمع المدني في إعداد التقارير الوطنية. كذلك، قدّم البعض مقترحات لتعزيز مضمون التقرير، منها توحيد المصطلحات؛ ووضع جداول ورسوم بيانية تتبع معايير موحّدة، كلما أمكن ذلك؛ وإضافة ملاحق على التقرير؛ وتضمينه تحديات لم تأتِ التقارير الوطنية على ذكرها، مثل مشاركة الرجل في قضايا المرأة، والحكم الرشيد، وغياب السياسات الكلية في ظل المتغيرات العالمية. ودعا البعض إلى إعادة النظر في مقاربة التمكين الاقتصادي للمرأة، وفي أهمية قياس المسافة الفاصلة بين التخطيط والتنفيذ. ولفت آخرون إلى التحدي المتمثل في غياب النظم الصحية التي لا تقارب صحة المرأة في دورة حياتها الكاملة، مؤكدين أنّ ما تعتبره الدول إنجازاً لا يزال بعيداً عن تلبية طموح النساء في المنطقة العربية، ولا يتناسب مع قدراتهن، واقترحو إدراج قضية المرأة اللاجئة والنزاعات المسلحة ضمن الأولويات الناشئة.

23- ختاماً، قدمت الأمانة التنفيذية للإسكوا إيضاحات حول أسباب التباين في الحيز المخصّص في المسودة الأولى للتقرير لتعداد إنجازات الدول. وأشارت إلى أنها لم تستلم جميع التقارير الوطنية في المهلة الزمنية المحددة، أي بحلول أيار/مايو 2014، بل استمر إرسال هذه التقارير لغاية ما قبل انعقاد اجتماع الخبراء في تشرين الأول/أكتوبر 2014. وأضافت أن تلك النواقص ستُعالج خلال العمل على المسودة النهائية، متمنية على ممثلي الدول إرسال ملاحظاتهم إليها خطياً، في غضون عشرة أيام، من أجل أخذها في الاعتبار في تنقيح المسودة الأولى.

24- وأوضحت الأمانة التنفيذية ما هو المقصود بتعبير "القضايا والأولويات الناشئة"، مشددة على أنّ الجزء الذي يحمل هذا العنوان في التقرير يركّز على أهم الأولويات والتحديات التي ستشكل أجندة العمل للسنوات الخمس المقبلة. ولفتت إلى أهمية تحديد سبل مواجهة الصعوبات، والإشارة إلى الأثر المتوقع لخطة العمل على تغيير واقع المرأة في المنطقة العربية. وأضافت أن الإسكوا بصدد إعداد دراسة معمّقة عن وضع المرأة في المنطقة العربية بعد مرور 20 عاماً على بيجين، وذلك بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن المتوقع أن تتناول هذه الدراسة أهم نتائج اجتماع الخبراء، بالإضافة إلى نتائج البحوث الميدانية والأنشطة الأخرى ذات الصلة.

دال- العمل المشترك لدعم قضايا المرأة في المنطقة العربية والدروس المكتسبة منه - الشراكة بين الحكومات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية

25- عُقدت حلقة الحوار الثالثة تحت عنوان "العمل المشترك من أجل دعم قضايا المرأة في المنطقة العربية والدروس المكتسبة - الشراكة بين الحكومات والمنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الدولية"، برئاسة السيد محمد الناصري، نائب المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة - المكتب الإقليمي للدول العربية.

26- وأشارت السيدة فائزة بن حديد، المسؤولة عن تنسيق البرامج في مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، إلى أن العمل المشترك يقوم على مقارنة حقوقية، أي مقارنة شاملة غير قابلة للتجزئة، لا تستهدف أحداً دون غيره. وعرضت نماذج وأمثلة على العمل المشترك، منها المبادرة الإقليمية للنوع الاجتماعي الممولة من الحكومة الإيطالية؛ والدعم المقدم لفلسطين من خلال إنشاء عيادات تُعنى بصحة المرأة؛ وخطة العمل للمرأة والتنمية المعتمدة في المغرب. وتوقفت عند تجربة الشراكة بين مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث وبرنامج الخليج العربي للتنمية (أجفاند) في الأردن، وتونس ولبنان وفلسطين. وخلصت إلى ضرورة وجود أهداف مشتركة وثقة كبيرة بين الشركاء، وأهمية مقارنة قضايا المرأة باعتبارها ضرورةً ليس للمرأة

فقط، بل أيضاً لحقوق الانسان والمجتمع بأسره. ولذلك، لا يمكن مواجهة التحديات أمام النهوض بالمرأة ولا القضاء على التمييز ضدها من دون مشاركة الأطراف المعنية كافة وتعاونها.

27- ولفت السيد زياد عبد الصمد، رئيس شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، إلى أن التنمية لا تتحقق من دون مشاركة المرأة، وأن مقارنة الحقوق ينبغي أن تكون شاملة لا تتجزأ. ولذلك، هناك حاجة ملحة لتعزيز التعاون فيما بين المنظمات غير الحكومية، وبين هذه المنظمات والمنظمات الحكومية، بالإضافة إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة في ظل النظم الاقتصادية القائمة وسياسات إعادة الهيكلة المعمول بها. وختم السيد عبد الصمد مداخلته بتأكيد على الحاجة إلى بناء الشراكات مع جهات قوية ومتوازنة يمكنها الحصول على الموارد بشكل مستقل، مشدداً على ضرورة الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية، وضرورة توفير البيئة المؤاتية لحفظ استقلاليتها، ووضع الآليات اللازمة لمتابعة عملها، وتشجيعها على التنسيق فيما بينها لصياغة جدول أعمال مشترك.

28- وأكدت السيدة هدى بدران، رئيسة الاتحاد العام لنساء مصر، أن العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومية ليست جديدة، شأنها شأن العلاقة بين جميع هذه المنظمات والقطاع الخاص والمجتمع الدولي. ولفتت إلى أن هذه العلاقة تحسنت مع الوقت، لأن الحكومات أدركت أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات، خلافاً لدور مؤسسات القطاع الخاص التي لم تنفذ بالكامل التزامها بالمسؤولية الاجتماعية. وأشارت إلى أن مشاركة المجتمع المدني تقتصر على المشاركة في التنفيذ والمتابعة، ولا تصل إلى مستوى التخطيط، وأن عدد الجمعيات قد ارتفع خلال السنوات العشرين الماضية، وأنها عملت على توطيد التعاون فيما بينها للحصول على منح تسمح لها بالاستمرار في عملها.

29- وشددت السيدة فهمية شرف الدين، رئيسة اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة في لبنان، على أن الشراكة، بطبيعتها، عامودية، تبدأ من القاعدة لتصل إلى القمة، وأن المنظمات غير الحكومية مستعدة لبناء الشراكات، لكن مبادراتها غالباً ما تواجه حائطاً مسدوداً. وطالبت في هذا السياق بأن تعدّ المنظمات غير الحكومية تقريراً موازياً حول أداء الدول بعد بيجين بعشرين عاماً. وكمثال على الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية، نوّهت بالشراكة بين مركز البحوث والإنماء في لبنان مع الجهات اللبنانية الرسمية المعنية في إعداد دراسات حول التمييز ضد المرأة ودمجها في المناهج الدراسية.

30- وختاماً، أكدت السيدة نعمة كوكو، المنسقة وقائدة برنامج البحوث في مركز الجندر للبحوث والتدريب في السودان، أنه بدون شراكة حقيقية بين الأطراف المعنية، لا يمكن تحقيق الكثير. فدور المنظمات غير الحكومية أساسي لرفع مستوى الوعي والتأثير على القرارات. وأشارت إلى أن الحق في التنمية يساهم في إنشاء مجتمع ديمقراطي، يتعزز فيه دور المجتمع المدني والإعلام. وتأكيداً على كلامها، لفتت إلى أن الاتصال المباشر وللمرة الأولى بين المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية أدى إلى ارتفاع نسبة المشاركة السياسية في بلدها. وخلصت إلى ضرورة أن تكون العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني تكاملية.

هاء- الجلسة الختامية

31- تناولت الجلسة الختامية الخطوات اللازمة لمتابعة عملية إعداد التقرير العربي الموحد، وذلك في ضوء نتائج اجتماع فريق الخبراء. وحُدّدت مهلة عشرة أيام للدول الراغبة في تقديم ملاحظاتها، خطياً، على المسودة الأولى من التقرير الموحد، كي ترسلها إلى الأمانة التنفيذية. ومن شأن ذلك أن يسمح للأمانة بعكس هذه الملاحظات في الصيغة النهائية للتقرير، وذلك قبل إرساله إلى الدول الأعضاء، وبعد ذلك رفعه إلى

المؤتمر العربي الرفيع المستوى حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً (القاهرة، 2 و3 شباط/فبراير 2015)، لاعتماده. ومن المقرر إدراج التقرير العربي الموحد ضمن التقرير العالمي حول استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور عشرين عاماً، الذي سيقدم إلى لجنة المرأة في الأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين في آذار/مارس 2015. وقد شارك في الجلسة الختامية لاجتماع الخبراء كل من الإسكوا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإدارة المرأة والأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

32- عُقد اجتماع فريق الخبراء لمراجعة التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً في بيروت، يومي 22 و23 تشرين الأول/أكتوبر 2014.

باء- الافتتاح

33- افتتحت الاجتماع مديرة شعبة مركز المرأة في الإسكوا، السيدة سميرة عطالله. وبعد ترحيبها بالمشاركين والمشاركات، سلّطت الضوء على أهمية التزام الدول بتنفيذ مجالات الاهتمام الحاسمة الاثني عشر لمنهاج عمل بيجين، التي غدت مرجعية في مجال السياسات العامة والتنمية الشاملة والمساواة. وأشارت إلى أنّ هذه المراجعة، التي سنقدم نتائجها إلى لجنة المرأة في الأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين (نيويورك، آذار/مارس 2015)، تُنفذ في حين تشهد الدول العربية تحولات غير مسبوق. وتوقفت عند ما تعانيه المرأة في المنطقة العربية جراء الاحتلال والنزاعات المسلحة والحروب القائمة على العنصرية والتطهير العرقي، وما يترتب عليها من لجوء إلى العنف والتعذيب والتزويج القسري.

34- وأشارت إلى أنه بالرغم من الإنجازات التي تحققت عن طريق إنشاء لجان وهيئات حكومية متخصصة ورفع مستوى تعليم المرأة وتحسين أوضاعها الصحية وإلغاء أو تعديل القوانين التمييزية ضدها وسن القوانين لحمايتها، لا تزال هذه الإنجازات دون التقدم المطلوب. فالمرأة العربية لا تزال ضحية للتمييز ضدها ولتدني مشاركتها السياسية والاقتصادية ولتداعيات ظروف عدم الاستقرار السياسي والأمني عليها. وفي الختام، شددت السيدة عطالله على أن الهدف من هذا الاجتماع هو توفير فرصة لمناقشة تلك التحديات والإنجازات، من خلال إجراء مراجعة مفصلة للتقرير الإقليمي الموحد في مسودته الأولى التي أعدت بناء على الاستبيانات الوطنية. وأعربت عن أملها في أن يسهم هذا الاجتماع في رسم مستقبل أفضل للمرأة العربية.

35- وألقت السيدة إيناس مكاوي، مديرة إدارة المرأة والأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية، كلمة أشارت فيها إلى الاهتمام البالغ الذي توليه جامعة الدول العربية لمتابعة إعداد التقرير الموحد. وتوقفت عند الظروف المستجدة والمساوية التي طرأت على المنطقة العربية، وحالت دون تحقيق كثير من البنود الاثني عشر لمنهاج بيجين، ونالت حيزاً واسعاً في المسودة الأولى للتقرير. واعتبرت أن الدور الرائد الذي اضطلعت به المرأة في الثورات العربية وفي ما أسفر عنها من تحولات في نظم الحكم لم يؤدّ إلى أي تحسّن في حقوق المرأة، ولا في التشريعات الخاصة بها، ولا في الآليات الهادفة إلى تمكينها. وأعربت عن أملها في أن يشكل التقرير العربي الموحد مرجعاً أساسياً للمعنيين في المنطقة، وأداة رائدة لتقييم حالة المرأة العربية، وكذلك دليلاً

يُسترشد به في وضع الاستراتيجيات والخطط العملية لآليات وبرامج حماية المرأة وتمكينها في المنطقة العربية في المرحلة المقبلة.

36- بعد ذلك، تناول الكلمة السيد محمد ناصيري، نائب المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة – المكتب الإقليمي للدول العربية. وأشار إلى أن دول المنطقة، بالرغم من عملها الحثيث لإحراز تقدّم على عدة صعد، بما في ذلك إعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والأهداف الإنمائية للألفية، لم تنجح لغاية اليوم في تذليل القيود التي تكبل المرأة في المنزل وفي الفضاء العام. وأشار إلى أنها أمست أكثر عرضة للعنف من السابق، مؤكداً أنّ تأثير إعلان ومنهاج عمل بيجين على أوضاع المرأة لا يزال ضعيفاً، مع أنه نقطة انطلاق مهمة، وأداة بالغة الأهمية في تسليط الضوء على بواعث قلق خطيرة. ولفت إلى أنه ما زال مطلوباً التأكد من تمثيل المرأة عند كل مفترق، وذلك بالرغم من الاقتراب من عام 2015. وشدد على ضرورة الاستمرار في التساؤل: "كيف سيؤثر هذا التدخل على الرجال بشكل مختلف عن النساء؟ ولمن سيجلب هذا التدخل الفرص؟ ومن سيكون عرضة للخطر ومستضعفاً من جرائه؟". وختاماً، أكد على أهمية إشراك المرأة في جميع مراحل التنمية، أي منذ بداية تصوّر المشكلة، حتى الوصول لصياغة السياسات، وعلى أهمية إيصال صوت المرأة أثناء وضع السياسات المعنية بالاقتصاد والتخفيف من حدة الفقر.

37- وقدمت السيدة وفاء الضيقة حمزة، المستشارة الإقليمية في شعبة مركز المرأة في الإسكوا، عرضاً عن خلفية ومسارات مؤتمر بيجين، منذ عام 1995 ولغاية اليوم. وأبرزت أهمية مؤتمر بيجين أولاً على مستوى الالتزام السياسي للحكومات تجاه أكبر تجمع عالمي حول قضايا المرأة؛ وثانياً في تضمين وثيقة واحدة وشاملة اثني عشر مجالاً حاسماً يجسّد أولويات قضايا المرأة؛ وثالثاً في عملية المراجعة نفسها التي تتم بشكل دوري ومنظم، وذلك كل خمس سنوات منذ عام 2000. وبيّنت أبرز نتائج كل المراجعات منذ عام 2000، مشيرة إلى أن المراجعة العربية لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل بعد انقضاء عشرين عاماً على اعتماده تختلف عن سابقتها، نتيجة للأوضاع الصعبة التي عصفت ولا تزال في عدد ليس بقليل من دول المنطقة، ونتيجة لما نجم عن هذه المستجدات من تحولات وتغييرات سياسية واجتماعية وثقافية. واعتبرت أن هذه المراجعة تشكل فرصة لجذب الانتباه إلى ضرورة الاعتراف بأوجه القصور ومعوّقات التنفيذ، وتجديد الالتزام بقضايا المرأة وحقوقها، وعدم التشكيك بمسؤوليات الدول أو ببديهيّات تتعلق بحقوق المرأة، مقتبسةً هذه العبارة التي وردت في أحد التقارير الدولية: "نريد بيجين زائداً 20، وليس بيجين ناقصاً 20".

جيم- الحضور

38- حضر اجتماع الخبراء ممثلون وممثلات عن الإدارات والهيئات الوطنية للمرأة في خمسة عشر بلداً عربياً مشاركاً في إعداد التقرير، وخبراء إقليميون ودوليون وممثلون عن منظمات الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية ودولية. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

ألف- الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في البلدان العربية

المملكة الأردنية الهاشمية

السيدة منى مؤتمن
مستشارة التخطيط الاستراتيجي
اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة

الإمارات العربية المتحدة

السيد محمد ابراهيم المنصوري
مستشار الاتحاد النسائي العام
فاكس: +921-26161110

الجمهورية التونسية

السيدة مليكة الورغي
مديرة شؤون الأسرة
كتابة الدولة للمرأة والأسرة

الجمهورية العربية السورية

السيدة إيمان القلعي العياري
مديرة شؤون المرأة
كتابة الدولة لشؤون المرأة والأسرة

الجمهورية العربية السورية

السيدة رنا خليفوي جزائري
مديرة القضايا الأسرية
الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان

جمهورية السودان

السيدة منازل الشريف الهندي
نائب مديرة الإدارة العامة للمرأة والأسرة
وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

جمهورية العراق

السيدة بشرى حسين صالح
مستشارة رئيس الوزراء لشؤون المرأة

سلطنة عُمان

السيدة جميلة بنت سالم جداد
مديرة دائرة شؤون المرأة
وزارة التنمية الاجتماعية

دولة فلسطين

السيد بسام الخطيب
وكيل وزارة
وزارة شؤون المرأة

السيد أمين عاصي
قائم بأعمال الإدارة العامة للتخطيط والسياسات
وزارة شؤون المرأة
بريد إلكتروني: amein0003@hotmail.com

دولة الكويت

السيدة بدرية نوار فهد جابر
عضو لجنة شؤون المرأة لمجلس الوزراء

الجمهورية اللبنانية

السيد فادي كرم
أمين سر الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

السيدة ليلى عازوري
الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية

جمهورية مصر العربية

السيدة جيهان توفيق
مديرة إدارة التعاون الدولي
المجلس القومي للمرأة

المملكة المغربية

السيدة فاطمة الزهراء بابا أحمد
مستشارة الوزيرة
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

السيدة حنان الناظر
رئيسة قسم تمكين المرأة
وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية

الجمهورية اليمنية

السيد قائد محمد عقلان
أستاذ مساعد
جامعة صنعاء

باء- الخبراء

السيدة فهمية شرف الدين
رئيسة اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة /باحثة وأستاذة
جامعية
خبيرة في قضايا المرأة والتنمية
الجمهورية اللبنانية

السيدة عفيفة السيد
نائبة الرئيسة في اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا المرأة
خبيرة في قضايا المرأة والتنمية
الجمهورية اللبنانية

السيدة منى عفيش
وزيرة دولة سابقة
خبيرة قانونية
الجمهورية اللبنانية

السيدة فاديا كيوان
مديرة المعهد العالي للعلوم السياسية
جامعة القديس يوسف
الجمهورية اللبنانية

السيدة حلا نوفل
أستاذة في الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الإجتماعية
خبيرة في قضايا المرأة والتنمية
الجمهورية اللبنانية

السيدة بتول يحفوفي
أستاذة في الجامعة اللبنانية ومديرة تنفيذية لمركز كريادال/
خبيرة في قضايا المرأة والتنمية الريفية
الجمهورية اللبنانية

السيد توفيق عسيران
خبير اللجنة الوطنية الدائمة للسكان
الجمهورية اللبنانية

جيم- جامعة الدول العربية

السيدة فايزة بن حديد
مسؤولة تنسيق البرامج، الدعم الفني ومراقبة الجودة
مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث
الجمهورية التونسية

السيدة نعمات كوكو حمّاد
منسقة البحوث
مركز دراسات النوع الاجتماعي (الجندر)
جمهورية السودان

السيد ابراهيم عوض
مدير دراسات الهجرة واللاجئين
الجامعة الأميركية في القاهرة
جمهورية مصر العربية

السيدة ماجدة المصري
وزيرة سابقة للشؤون الإجتماعية
دولة فلسطين

السيدة هدى بدران
رئيسة الاتحاد العام لنساء مصر
جمهورية مصر العربية

السيد زياد عبد الصمد
المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية
للتنمية
الجمهورية اللبنانية

السيدة راية فريز
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
الجمهورية اللبنانية

السيدة ايناس مكاوي
وزير مفوض
مديرة المرأة والأسرة والطفولة
جامعة الدول العربية
جمهورية مصر العربية

دال- منظمات الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا – الأمم المتحدة

السيدة هدى ماجري
مسؤولة إعلام وقضايا الجندر

صندوق الأمم المتحدة للسكان

السيد فرنسوا فرح
المستشار التنفيذي لمراجعة شؤون برنامج عمل مؤتمر القاهرة
للسكان وما بعد 2015،
الجمهورية اللبنانية

هاء- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة رلى مجدلاني
مديرة شعبة سياسات التنمية المستدامة

السيدة نعيم المتوكل
مسؤولة اجتماعية أولى

السيدة منن حطاب
مسؤولة اجتماعية

السيدة استقاني جونج
مسؤولة اجتماعية

السيد عماد النحلاوي
مساعد إداري

السيدة غيا بكار
مساعدة أبحاث

السيدة جايد لانسغ
مساعدة أبحاث

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، المكتب الإقليمي للدول العربية

السيد محمد الناصري
نائب المدير الإقليمي
هيئة الأمم المتحدة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين
جمهورية مصر العربية

السيدة شيرين شكري
مستشار أول في المكتب الإقليمي
المملكة الأردنية الهاشمية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

السيد محمود عطايا
متخصص برنامج – إدماج النوع الاجتماعي
دولة فلسطين

السيدة سميرة عطالله
مديرة شعبة مركز المرأة

السيدة وفاء الضيقة حمزة
مستشارة إقليمية - شعبة مركز المرأة

السيدة لانا بيدس
مسؤولة اجتماعية أولى

السيدة جوليان ديتش
مسؤولة اجتماعية

السيدة كارلا موسى
مساعدة أبحاث

السيدة جيهان راشد
مساعدة أبحاث

السيدة إيمان بكار
مساعدة إدارية

السيدة نهوند القادري
أستاذة في الجامعة اللبنانية وخبيرة استشارية